الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية وعلاقتها بأدائه المهني *

د/ أحمد محمد حسين الدغشي

أستاذ أصول التربية المشارك ، كلية التربية ، جامعة صنعاء

أ/ حسين حسين علي التركي

موجه تربوي أمانة العاصمة

الملخّص :

يهدف البحث إلى التعرف على الجوانب الآتية :

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني بالمرحلة الثانوية.
- مستوى أداء المعلم اليمني بالمرحلة الثانوية.
- العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني بالمرحلة الثانوية وأدائه المهني.
- الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية بناءً على متغيرات (الجنس _ سنوات الخبرة - العلاقة بين المعلم ورؤسائه).

استخدم الباحِثان المنهج الوصفي الارتباطي. أمّا مجتمع البحث فتكون من فئتين: المعلمون العاملون في المدارس الثانوية بأمانة العاصمة وعددهم (1860) معلماً ومعلمة منهم (838) معلماً و (1022) معلمة، و الإداريون (المدراء والوكلاء) العاملون في المدارس الثانوية بأمانة العاصمة وعددهم (360) فرداً منهم(192) ذكور، و(168) إناث. ولأغراض البحث اعتمد الباحثان أداتين الأولى: عبارة عن استبيان يستهدف المعلمين والثانية: مقياس لتقويم الأداء يستهدف الإدارة المدرسية (المدراء و الوكلاء) لتقويم أداء المعلمين.

وتكونت عينة البحث من الفئتين حيث بلغ عدد معلمي المرحلة الثانوية المستهدفين بالدراسة (350) معلماً ومعلمةً ،منهم (191) معلماً، أي بنسبة (23 ٪) من إجمالي عدد المعلمين في المجتمع الأصلي ونسبة(55 ٪) من إجمالي عدد أفراد العينة، و(159) معلمةً أي بنسبة (16٪) من إجمالي عدد المعلمات في المجتمع الأصلي ونسبة (45٪) من إجمالي عدد أفراد العينة توزعت تلك العينة على (19) مدرسة ثانوية

حكومية بأمانة العاصمة . كما يمثل إداريو (مدراء و وكلاء) تلك المدارس التي ظهرت في العينة عينة لهذا البحث من زاوية التعرف على الأداء المهني للمعلمين.

أهم النتائج التي حققها البحث ما يأتي :

١. يعاني معلم المرحلة الثانوية من أوضاع اقتصادية متردية، نتيجة ضآلة الأجور واتساع الهوة بينها وبين سعر السوق المحلي .

٢. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) بين الذكور والإناث في الأوضاع الاقتصادية حيث كانت هذه الفروق لصالح الإناث. وعلى الرغم من أن المعلمين (ذكوراً وإناثاً) أبدوا استياء من الأوضاع الاقتصادية التي يمرون بها إلا أن الذكور كانوا أكثر استياءً من الإناث.

٣. يتبين من النظر إلى الأوضاع الاجتماعية للمعلمين اليمنيين أنهم ليسوا محل تقدير كبير، ر وأنهم لم ينالوا مكانة اجتماعية تليق بأدوارهم، وبمهنتهم، حيث يعانون من ضعف التقدير الاجتماعي.

٤. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) بين الذكور والإناث في الأوضاع الاجتماعية حيث كانت هذه الفروق لصالح الإناث وعلى الرغم من أن المعلمين (ذكوراً وإناثاً) يعيشون أوضاعاً اجتماعية لا تليق بدورهم الريادي في المجتمع إلا أن الذكور كانوا أكثر استياءً من الإناث.

٥. انخفاض مستوى الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية بصورة عامة إذ بلغت نسبة الأداء (٧٧.٤٣ %)، وهذه النسبة تظهر واقعاً غير مرضٍ عن مستوى الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية .

المقدمة:

ما كان من الثابت في الأدب التربوي أن المعلم يعدّ من أهم مدخلات النظام التعليمي، وأنه أحد أسس العملية التعليمية والتربوية، وفي مقدمة من يتحمل مسؤولية بناء الأجيال ؛ فإن ذلك يعني أن نجاح النظام التعليمي وتطوره يعتمد بدرجة أساسية على كفاءة المعلم ومؤهلاته وأدائه المهني (باقر القرشي، ١٩٩٤م، ١٧٦).

ومعلوم أن العملية التعليمية ما هي إلا نتيجة علاقة يربط بين طرفيها المعلم والمتعلم غير منعزلين عن البيئة الاجتماعية، التي يتم في إطارها التعليم والتعلّم. وهذه العلاقة تشتق من النظام

الاجتماعي الموجود في المجتمع وفق أهدافه ونظرته للحياة بشكل عام، والحياة العلمية بشكل خاص بهدف التوافق مع العلاقات الأخرى الموجودة في المجتمع والمتوازنة مع السلطة القائمة (عنتر محمد، ١٩٩٤م، ١٦٣).

ومن ثم يمكن القول: إنه لا يمكن إصلاح حال التعليم إلا إذا صلح حال المعلم، من حيث وضعه الاقتصادي، والاجتماعي بالإضافة إلى إعداده تربوياً وعلمياً لأن المعلم الصالح المؤهل يستطيع أن يسد الكثير من جوانب القصور في المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، والتي لها دور في تربية الفرد.

وحتى يكون النظام التعليمي في اليمن ذا فاعلية، وقدرة تمكنه من تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته المنشودة من التعليم ليواكب التطورات التي يشهدها العالم اليوم؛ فإنه ينبغي - في ضوء المسلمات السابقة - أن يهتم صانعوا القرار بإصلاح أوضاع التعليم، ودراسة مشكلاته المختلفة، ومحاولة التغلب عليها، وفي مقدمة تلك المشكلات مشكلات المعلمين الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والتي تعد من أكثر المشكلات إلحاحاً وأهمية في نُظُم التعليم المعاصرة، فكلما كان المعلم صافي الذهن، مرتاح البال، مطمئن الضمير، سليم الإعداد، استطاع أن يعوض القصور والنقص الذي يمكن أن يكون موجوداً في النظام التعليمي وأجهزته المختلفة (عبد الغني عبود، ١٩٩٨م، ٢٤٢).

وذلك لا يتأتى إلا من خلال الاهتمام بالمعلم، وإصلاح أوضاعه، وحل مشكلاته التي تؤرقه، وتعيق نجاحه، وفي مقدمتها مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية(بدر الأغبري، ١٩٩٢م، ٣٦٧).

ولأهمية هذا الموضوع فقد أجريت العديد من البحوث والدراسات التي تطرقت إلى هذه الأوضاع ومن تلك الدراسات دراسة (الشرجبي) التي هدفت إلى الكشف عن بعض عوامل إحجام الطلاب عن مهنة التدريس ووسائل التصدي لها. وقد توصلت إلى أن المعلمين بالمرحلة الثانوية يعانون من أوضاع اقتصادية سيئة، نتيجة ضآلة الأجور، كما أن الاهتمام بمهنة التدريس من قبل المسئولين يعد ضعيفاً الأمر الذي جعل معظم خريجي المرحلة الثانوية يحجمون عن الالتحاق بكلية التربية. (عبد الغني الشرجبي، ١٩٨٢م، ٢٢٦)

كما هدفت دراسة (الشهاري وآخرون) إلى التعرف على رأي المستطلعين عن مهنة التدريس والعوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة فيها. بالإضافة إلى التعرف على العوامل التي من شأنها أن تؤدي بالمؤهلين تربويا إلى التسرب أو محاولة التسرب من حقل التدريس إلى مجالات أخرى غير مجال التربية.

أيضاً التعرف على العوامل التي تؤدي بالشباب اليمني إلى الأحجام أو العزوف عن الالتحاق بمهنة التدريس والاستقرار فيها. وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب تسرب المعلمين عن مهنتهم ضآلة مرتباتهم وتدني أوضاعهم المادية والاجتماعية بالإضافة إلى الشعور بتدني مهنة التعليم عن غيرها من المهن الأخرى. (محمد الشهاري ورفاقه، ١٩٨٤م، ٢٧٦)

أما دراسة (سلام) فقد هدفت إلى معرفة مستوى الرضا الوظيفي لدى معلمي المدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية عن مهنتهم بشكل عام.و أظهر البحث عدم رضا المعلمين عما يتقاضونه من رواتب كما أظهر عدم رضاهم عن الفرص المتاحة للترقيات .وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة المرتبات والأجور لمعلمي المدارس واعتماد البدلات الخاصة والكافية لهم، والتشديد على إيجاد نظام لفرص الترقية بمعايير وقواعد ثابتة تلتزم بتنفيذها وتطبيقها الوزارة، وتوفير المباني والوسائل والمتطلبات الدراسية اللازمة وتواصل النزول الميداني، وتكاتف مؤسسات المجتمع وفي مقدمتها الأسرة والإعلام، للعمل على نجاح العملية التربوية والتعليمية في الجمهورية اليمنية .(ميثاق سلام، ١٩٩٨م، ٢١٠)

وهدفت دراسة (العولقي) إلى معرفة الرضا الوظيفي لمعلمي المرحلة الثانوية وعلاقته بإدراكهم للسلوك القيادي لمديريهم في الجمهورية اليمنية، مدينة تعز. وقد كان من ضمن النتائج التي أظهرتها الدراسة عدم رضا المعلمين عن الراتب وفرص الترقي والنمو، وكان ذالك بمعدل أعلى من الإناث، الأمر الذي دعا الباحثة إلى وضع عدد من التوصيات والمقترحات لرفع مستوى الرضا الوظيفي عند المعلمين، ومن تلك التوصيات رفع مرتبات المعلمين لضمان مستوى معيشي يليق بالمعلم ومكانته الاجتماعية، أيضاً اعتماد نظام حوافز اقتصادية وتشجيعية للمعلمين وبخاصة المتميزين منهم (عائدة العولقي، ١٩٩٩م، ١٨٧)

كما هدفت دراسة (النزيلي) إلى معرفة المكانة الاجتماعية للمعلم في اليمن والعوامل التي تؤثر فيها.وتوصلت إلى أن الفئات المهنية المختلفة ترى أن المكانة الاجتماعية للمعلم في اليمن متوسطة، ويحتل المعلم المكانة الخامسة والأخيرة بالنسبة لمكانة أصحاب بعض المهن الأخرى في حين يحتل الطبيب والتاجر الثري المكانة الأولى، ويمثل المحامي المكانة الثالثة فيما يأتي المهندس في المرتبة الرابعة.كما يتفق المعلمون مع أصحاب المهن الأخرى في تقديرهم للمكانة الاجتماعية للمعلم حيث يرون أنها متوسطة . (عبده النزيلي، ٢٠٠١م، ١٩٢)

أما (الشيخ) فقد كان الهدف من دراسته معرفة المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم كما تراها

الفئات الاجتماعية المهنية المختلفة في المجتمع الأردني وقد كان من أهم ما توصل إليه الباحث أن رؤية الفئات الاجتماعية المهنية للمكانة الاجتماعية لمهنة التعليم رؤية عالية، وبالتالي تستحق مهنة التعليم راتباً مرتفعاً يفي بالمتطلبات المعيشية اللازمة للمعلمين ويوفر لهم الحياة الكريمة. في حين أن تقدير المعلمين لمكانة مهنتهم كان متوسطا (أحمد الشيخ، ١٩٩٣م، ١٢٣).

وهدفت دراسة (معوض) إلى التعرف على مكانة التعليم مقارنة بمكانة المهن الأخرى في عُمان، إضافة إلى التعرف على وجهة نظر كل من المعلمين وبعض الأفراد في المهن الأخرى إلى واقع مكانة مهنة التعليم، مع بيان ما بلغت إليه مكانة مهنة التعليم في المجتمع العماني. وقد توصل الباحث إلى أن كثيراً من الشباب يتجهون إلى المهن الأخرى الأكثر رفاهية والأقل عملاً والأوفر مالاً من مهنة التعليم، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المعلمين أقل اقتناعاً بمهنتهم وأقل رضاً عنها، وهذا ما يجعلهم يفضلون المهن الأخرى. وقد حصلت مهنة التعليم على مكانة أقل من مكانة المهن الأخرى في المجتمع العماني (صلاح الدين معوض، ١٩٩٢م، ١٠٢).

وانطلاقاً من معاناة المعلمين ومشكلاتهم، وإدراكاً لخطورة النتائج التي تترتب على شعورهم وإحساسهم بأنهم أقل حضوة (سواءً في وضعهم الاقتصادي أم الاجتماعي أم التعليمي) من غيرهم من موظفي الدولة، ونتيجة لما شهدته الساحة من تحركات احتجاجية تمثلت في المظاهرات و الاعتصامات، بل وصل الأمر إلى إضراب المعلمين خلال الفصل الدراسي الثاني من العام ٢٠٠٦م على مستوى الجمهورية لأكثر من أسبوعين للمطالبة بحقوقهم التي كفلتها لهم القوانين النافذة فقد أدّى ذلك كلّه إلى ظهور فكرة هذا البحث وبلورته، ليمثّل دعوة للمجتمع بكافة أفراده وشرائحه، ومؤسساته، لمناقشة أوضاع المعلمين بين الفينة والأخرى، وعلى وجه الخصوص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتقويمها، باعتبار أن قضية تحسينها يقع على الجميع، وفي المقدمة مؤسسات الدولة المعنية. ولتلك الاعتبارات مجتمعة فإن هذه المشكلة - من وجهة نظر الباحثين - جديرة بالدراسة والبحث.

مشكلة البحث:

إن نجاح الفرد في عمله يتناسب طردياً مع قوة ارتباطه به، وولائه له، وما يوفره العمل من إشباع لحاجاته، ودوافعه، وتوظيف لقدراته. وإذا كانت الكفاءة الوظيفية نتاجاً للإعداد الجيد، والتدريب، والخبرة، فإنها أيضاً دليل على مقدار إحساس الفرد بانتمائه لعمله.

ومن هذا المنطلق فقد جاءت هذه الدراسة كي تجيب عن التساؤلات الآتية :

س١ : ما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية ؟

س٢ : ما مستوى الأداء المهني لدى المعلم اليمني بالمرحلة الثانوية ؟

س٣ : ما العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية وبين أدائه المهني؟

س٤ : هل يختلف الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية بناءً على متغيرات (الجنس - سنوات الخبرة - العلاقة بين المعلم ورؤسائه) ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني بالمرحلة الثانوية.
- التعرف على مستوى أداء المعلم اليمني بالمرحلة الثانوية.
- التعرف على العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني بالمرحلة الثانوية وبين أدائه المهني.
- التعرف على الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية بناءً على متغيرات (الجنس _ سنوات الخبرة - العلاقة بين المعلم ورؤسائه).

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من جانبين :

أ- أهمية نظرية:

إن المتأمل لواقع التربية والتعليم في المجتمعات المعاصرة يدرك تمام الإدراك مدى اهتمام هذه المجتمعات المتقدمة منها أو ما يسمى بالنامية بدور المعلم ومستوى أدائه. فنهضة الأمم والشعوب في شتى مجالات الحياة (التربوية ، والاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية) ينبغي أن تبدأ من المعلم، بوصفه الأساس في البناء، فالاهتمام به والرفع من مستواه العلمي وتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي هو الركيزة التي يقوم عليها إصلاح أي نظام تربوي مما يقودنا إلى إصلاح الإنسان فالمجتمع. وعلى حد عِلم الباحثين فإنّه لم يسبق لأبحاث يمنية سابقة أن طرحت هذه المشكلة، وفق هذه المحددات زماناً ومكاناً، عدا بعض المقالات أو الدراسات الجزئية؛ الأمر الذي يجعل الباحِثين يرجوان أن يغدو هذا البحث خطوة تستهدف لفت انتباه المسئولين والمعنيين بالأمر لحل بعض مشكلات المعلم اليمني، كما يؤمّلان أن تنعكس عملية الاهتمام تلك إيجاباً على أدائه، وعلى وضع التعليم في اليمن بشكل عام.

ب- أهمية تطبيقية:

إن لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني عموماً ومعلمي المرحلة الثانوية على وجه الخصوص أهمية تطبيقية مباشرة، تساعد الجهات ذات العلاقة في معرفة بعض العوامل التي تؤثر على أدائه المهني، ومن ثمّ ستؤدي إلى زيادة كفاءته العملية التعليمية والارتقاء بمستوى التعليم في المجتمع . ومن هذا المنطلق استمد الباحِثان اهتمامهما بدراسة هذه الأوضاع (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني بالمرحلة الثانوية) وعلاقتها بأدائه المهني، وهذا يمثل - في تصور الباحِثين - خطوة في سبيل محاولة التغلب على المشكلات التعليمية والتربوية، من خلال الارتقاء بأوضاع المعلمين وحل مشكلاتهم، ثمّ الارتقاء بمستوى العملية التعليمية والتربوية في المجتمع تبعاً لذلك.

حدود البحث:

يتحدد نطاق البحث مكانياً بالمدارس الثانوية الحكومية بأمانة العاصمة.ويعود اختيار الباحِثين للعاصمة صنعاء كميدان لدراستهما لاعتبارات عدة منها :

١. تمثل أمانة العاصمة أكبر تجمع سكاني يضم كل مناطق اليمن ومحافظاتها ومديرياتها تقريباً، وهؤلاء من ذوي الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجغرافية المختلفة، وبذلك تكون العينة المختارة أكثر تمثيلاً لمجتمع الدراسة.

٢. تمركز المدارس الثانوية فيها بشكل كبير، وعلى نطاق أوسع.

كما يتحدّد البحث زمانياً بالعام الدراسي ٢٠٠٧م - ٢٠٠٨ م، ذلك أنه الزمن المتوافق مع إجراء الباحثين دراستهما.

أما الحدود الموضوعية فمحدّدة في أسئلة البحث وأهدافه.

تعريفات البحث:

يعرف الباحِثان المصطلحات التالية تعريفاً إجرائيا كما يلي :

الأوضاع الاقتصادية: موارد الدخل المتاحة للمعلم اليمني (الراتب (١) - العلاوات - الحوافز و المكافآت - الامتيازات المادية)، مع طريقة توزيع تلك الموارد على الحاجيات الحياتية.

الأوضاع الاجتماعية: المكانة الاجتماعية التي يحظى بها المعلم اليمني في مجتمعه وبيئته المحلية، ونظرة المجتمع إلى مهنة التدريس، ومدى اهتمام المسئولين بالمهنة، وأثر الصراعات الحزبية، والحساسيات الاجتماعية القائمة في المجتمع اليمني والمدرسة اليمنية على المعلم.

المرحلة الثانوية: عرف القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م الذي سُمّي (القانون العام للتربية

والتعليم) في مادته رقم (١٩) بأن المرحلة الثانوية هي المرحلة التي " تتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية، وتستغرق مرحلة التعليم الثانوي بقسميها العلمي والأدبي ثلاث سنوات ".

معلم المرحلة الثانوية: عرف القانون العام للتربية والتعليم في مادته (٢) المعلم بأنه " كل شخص يقوم بالتعليم كمهنة له ويستحق كامل حقوق المهنة مالياً وأدبياً، بغض النظر عن نوع التعليم أو مستواه الذي يعمل في إطاره، سواءً كان تعليماً مدرسياً أم تعليماً يتم خارج النظام المدرسي" ويتبنى الباحثان هذا التعريف إجرائياً لمعلم المرحلة الثانوية في إطار التعليم ضمن النظام المدرسي فقط .

الأداء المهني: مجموعة من الكفايات التي يجب على المعلم في المرحلة الثانوية أداؤها بنجاح وفاعلية ؛ لتحقيق الأهداف المرجوّة، ومن تلك الكفايات: الكفايات (العلمية – المهنية – الأخلاقية – الشخصية).

الإطار النظري:

أولاً: الأوضاع الاقتصادية:

إن النفس البشرية لا تستقيم إلا في ضوء تلبية احتياجاتها الأساسية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، فحاجات الإنسان تظل قائمة ما دام باقياً على وجه الأرض، لكن الحصول عليها يتوقف على أمور كثيرة منها: سعي الإنسان إلى إشباعها، وإلى أي مدى تفي موارد المجتمع بحاجات القائمين فيه، وأيضا إلى أي مدى تتحقق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المجتمع.

من هنا كان لا بد من الالتفات إلى أن مستوى المعيشة اللائق ليس هو مستوى الدخل السائد فحسب في مجتمع ما ، ولكنه يعني إلى أي مدى يستطيع هذا الدخل أن يلبي احتياجات الفرد الأساسية، ويوفر له حياة كريمة بلا منغصات.

وعلى هذا نستنتج أن مفهوم الحاجات الأساسية يختلف عن مفهوم احتياجات الكفاف، فاحتياجات الكفاف مفهوم بيولوجي يقصد به الحد الأدنى من السلع والخدمات اللازمة للمحافظة على حياة الفرد، بينما مفهوم الحاجات الأساسية يتجاوز ذلك إلى ما يجعل الإنسان يشعر بآدميته وأهميته، وأن هذه الحاجات ما هي إلا حق أساسي من حقوق المواطنة ، وهذه الحاجات تتطور وتزداد وتتنوع كلما تطور المجتمع (عبد اللطيف الهميم، ٢٠٠٤م، ٥٧٣).

ولعل هذا المعنى الواضح يرتبط بشكل مباشر بالفلسفة العامة لإسلام، في رؤيتها

للمشكلة الاقتصادية، حيث ترى حلها عن طريق رفع مستوى المعيشة وتحسينه، لا مجرد توفير الضرورات الأساسية ؛ لأن الغاية من وجود الإنسان هو الاستخلاف، وليس تلبية متطلباته المعيشية فقط، دون أن يتمكن من الحركة (عبد اللطيف الهميم، ٢٠٠٤م، ٥٧٥).

وتهتم إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية بما يصل إلى الفئات المحتاجة من السلع والخدمات، وليس بما يحصل عليه الفرد من دخل فحسب (عبد السلام رضوان ،١٩٩٠م، ١١)، وإن تم الاقتصار على الدخل - كما تفعل الاستراتيجيات التقليدية- فلا بد أن يكون ملبياً للحاجات الأساسية للفرد . وإذا كان ما ذكر سابقاً يتعلق بحق الفرد بوصفه مواطناً له حق المواطنة في إطار الدولة فكيف بالعامل أو الأجير الذي يبذل من وقته وجهده. وهذا ما عني به الإسلام في الأجر، فقد راعى فيه أن يكون ملبياً للحاجات الإنسانية الأساسية للعامل، إذ لابد من توفرها، كالمطعم والمشرب والملبس والمركب والعلاج والسكن، و سائر ما لا بد منه، على ما يليق بحاله، من غير إسراف ولا إقتار، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته" (يحيى بن شرف الدين النووي ، د . ت، ٣٠٨).

وتتوزع مكونات حد الكفاية على تسعة مجالات تشمل المطعم والملبس والمسكن وأدوات الإنتاج اللازمة، ووسيلة الانتقال، والتعليم وقضاء الديون، والزواج والنزهة (يوسف القرضاوي، ١٩٩٥م، ٣٧٥).

ويرتبط حد الكفاية بما يسمى في العصر الحديث "مستوى المعيشة" الذي عرفته المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"(محمود بسيوني ورفاقه، ١٩٨٨م ، ٢١).

في ضوء الخلفية السابقة عن الحاجات الأساسية للفرد في المجتمع المسلم ؛ لا بد من الإشارة إلى أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في اليمن شهدت تدهوراً نتيجة الاختلالات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في الثمانينيات الميلادية من القرن المنصرم، وازدادت حدتها في التسعينيات، لاسيما بعد تنفيذ الحكومة لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، ورفع أسعار الخدمات والسلع الحكومية، ورفع الدعم عن القمح والدقيق، ورفع ضرائب الاستهلاك التي نجمت عنها تأثيرات سلبية على

الأوضاع المعيشية والاجتماعية، لأفراد المجتمع بصفة عامة، وموظفي القطاع الحكومي بصفة خاصة . ومن أهم تلك الآثار: تراجع دخل الفرد، وزيادة حدة المعاناة المعيشية، وارتفاع معدل البطالة ،وعدم كفاية الحقوق المالية والوظيفية للعاملين في القطاعات المختلفة، نتيجة ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية (عبد الباري الشرجبي، ١٩٩٧م، ٢٠ – ٤٥).

إن الذي يلفت النظر هنا ، هو تلك الآثار الخطيرة التي قد تترتب على اتساع الهوة بين (الأسعار) وبين (الأجور) فلا شك أن السرعة المذهلة التي تقفز بها أسعار السلع، بجانب التحرك البطيء لكفاية أجور المعلمين؛ يجعل الجمهرة الكبرى منهم لا تستطيع الاعتماد على وظيفة واحدة، مما يضطر كثيراً من المعلمين إلى البحث عن (عمل إضافي) في القطاعات الخاصة، وهذا أمرٌ لا غبار عليه ،(من حيث الشكل)، إلا أن النتيجة - نظراً لأن الطاقة البشرية لها حدودها – أن يدفع عامل الإجهاد والتعب المعلم إلى إهمال عمله الحكومي، لأنه (يضمن) الوظيفة كما(يضمن) الأجر، وسوف يجد مبرراً يريح ضميره، مفاده أنه يعمل على قدر ما يتعاطاه من أجر ! ولهذا انعكاساته السلبية على الأداء المهني، وقد يمتد الخلل ليشمل مسار العملية التربوية التعليمية برُمّتها، ويبدو أن ذلك هو الحاصل على أرض الواقع، فمهنة التدريس تتطلب من المعلم وقتاً وجهداً يختلف عما تتطلبه المهن الأخرى، إذ المعلم يحتاج إلى مطالعة الدروس وتحضيرها قبل أدائها، وهو ما يعرف بالجهد قبل الصفي، وأما الجهد الصفي فيتمثل في : إلقاء الدروس ومناقشة التلاميذ فيها وتقويم أعمالهم وواجباتهم اليومية ومشاركتهم في أنشطتهم العلمية والثقافية والإشراف عليهم فيها، وتقويمهم من خلالها، وإضافةً إلى ذلك يُلزَم المعلم بمتابعة التحصيل العلمي لتلاميذه وإجراء التقويم اليومي والشهري والسنوي لهم (زيد الشامي ، ١٩٩٢م ، ٥).

إن تدني مستوى الإنتاج المحلي و تفاقم العجز الميزاني و زيادة العرض النقدي وارتفاع نسبة التضخم، و نسبة البطالة، و تراجع قيمة العملة الوطنية، و متوسط دخل الفرد؛ كل ذلك جعل حكومة الجمهورية اليمنية تقف عاجزةً أمام تلك التحديات، مما دفعها إلى الانصياع لتوصيات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي + صندوق النقد الدولي)، وقد كان من ضمن تلك التوصيات: بناء هيكلية جديدة للأجور والمرتبات . ونتيجة لحركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الساحة اليمنية بسبب التضخم المستمر في أسعار المواد الاستهلاكية قدّمت الحكومة في بداية العام ٢٠٠٤م مشروع قانون جديد للوظائف والأجور والمرتبات إلى مجلس النواب تحت مسمى "

الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات "، وبعد إقراره من مجلس النواب صدر به قرار رئاسي، ليحمل بعد ذلك القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات، ويهدف إلى رفع الحد الأدنى إلى ما لا يقل عن (٢٣,٦٣٤) ريالاً- قابلة للاستقطاعات - لمن هم في الدرجة الثالثة عشرة والذين كانوا يتقاضون (٥٣٠٠) ريال، بداية الربط، أثناء سريان قانون الأجور والمرتبات السابق.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية :

تحفّ مهنة التعليم هالة من القداسة منذ القدم، لكونها مهنة الأنبياء والرسل والفلاسفة والمصلحين، وحيثما يذكر المصلحون الاجتماعيون كان المعلمون يأتون على رأس القائمة. والموروث الأدبي والشعبي في ذاكرة الأمة مليء بالشواهد والأدلة على ذلك. ومما يزيد من أهمية دور المعلم في وقتنا الحاضر أن وظيفته لم تعد تقتصر على نقل المعلومات إلى المتعلمين، بل إنها أصبحت تتطلب منه ممارسة دور القيادة والتخطيط للتدريس وتصميمه والإشراف عليه والبحث العلمي، والتشكيل الأخلاقي والثقافي لشخصيات المتعلمين(محمد عدس ،١٩٩٥م، ٤٢).

فالمفترض في المعلم إذاً أن يؤدي دوراً كبيراً في بناء الحضارات كواحد من العوامل المؤثرة في العملية التربوية، إذ يتفاعل معه المتعلم، و يكتسب عن طريق هذا التفاعل الخبرات و المعارف و الاتجاهات والقيم (محمد الشهاري ،١٩٩٢م، ١٠).

إن النظام التربوي في سبيل بلوغ أهدافه يعتمد على المعلم الذي يعد عاملاً كبير الأهمية في المؤسسة المدرسية لأسباب كثيرة منها أن المعلمين يمثلون أكبر المدخلات البشرية للتعليم بعد التلاميذ، وهم يوجدون مع التلاميذ لفترة - ليست بالقصيرة - تتيح لهم إمكانية التفاعل معهم باستمرار والتأثير في شخصياتهم وتشكيل اتجاهاتهم النفسية نحو ذواتهم ونحو محيطهم وبيئاتهم الثقافية والمادية. وتجدر الإشارة إلى أن نظرة المجتمع اليمني للمعلم لا تختلف كثيراً عما هي عليه في سائر المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة ، حيث نجد "أن المجتمع عامة والمسئولين في أجهزة الدولة خاصة ينظرون إلى مهنة التدريس وإلى رسالة المعلم على أنها تأتي بعد المهن الأخرى بل تأتي في المرتبة الأخيرة" (علي باعباد، ١٩٨٠م، ٢٠٨) .

بل إن بعض الباحثين يرى المعلم في اليمن لم يعد يحضى بالاحترام والتقدير الذي كان يحظى به قبل الثورة، فلقد كان وضعه الاجتماعي أفضل مما هو عليه اليوم، وكان التدريس يمثل وظيفةً مشرفةً للعاملين فيه (أحمد علوي، ٢٠٠٣م، ٤٣).

ومما يؤكد هذه النظرة للمعلم أن غالبية الآباء لا يريدون لأبنائهم أن يعملوا في مجال التدريس (عبد الغني الشرجبي، ١٩٨٢م، ١٢٠).

ويتبين من النظر إلى أوضاع المعلمين في اليمن أنهم ليسوا محل تقدير كبير وأنهم لم ينالوا حظوة اجتماعية تليق بهم وبمهنتهم حيث يعانون من ضعف التقدير الاجتماعي لهم ويعبرون عن عدم رضاهم عن مهنتهم وعن جملة أوضاعهم (عائدة العولقي ،١٩٩٩م، ١٠٤)، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على استقرارهم في المهنة، ويسهم في عزوف الشباب عن مهنة التدريس. ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه عدد من الدراسات اليمنية التي تناولت مشكلة العزوف عن مهنة التدريس في اليمن .ومنها دراسة أجراها فريق من الباحثين اليمنيين بمركز البحوث والتطوير التربوي حول " توفير المعلم والاحتفاظ به في الجمهورية العربية اليمنية " ، وتؤكد أن من بين عوامل تسرب وعزوف الشباب عن مهنة التدريس : عامل التقدير الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية. وتجمع كل فئات عينة تلك الدراسة على أن عدم حصول المعلم على ما يستحقه من تقدير واحترام من قبل الوزارة والجمهور كان سبباً رئيساً للتسرب من المهنة والعزوف عنها، كما أجمعت فئات العينة على أن التقدير الاجتماعي للمعلم اليمني محدود (محمد الشهاري، ١٩٨٧م، ٢٣).

وكانت دراسة (علي باعباد ، ١٩٨٠م، ٢٢٦) قد وصلت إلى هذه النتيجة من خلال إجابة عينة الدراسة على التساؤل القائل : إلى أي مدى تلمس تقدير المجتمع للمعلم ؟ وكانت الإجابة من قبل المسئولين (إحدى فئات العينة) موزعة على النحو الآتي :

٤٢٪ لصالح التقدير الضئيل - ٤٠٪ لصالح التقدير المحدود - ١٧٪ لصالح التقدير الكبير

في حين كانت إجابة الطلاب والمعلمين - بقية فئات العينة - تميل لصالح التقدير المحدود، كما أن دراسة (عبد الغني الشرجبي ،١٩٨٢م، ١١٩) ، التي أجريت حول"عوامل أحجام طلاب الثانوية عن مهنة التدريس في الجمهورية العربية اليمنية " كانت قد وصلت إلى النتيجة نفسها أو قريبة منها ؛ حيث أظهرت أن ضعف التقدير الاجتماعي للمعلم كان على رأس العوامل الاجتماعية التي تقف وراء عدم إقبال الطلاب على مهنة التدريس في اليمن. ومن الملفت للنظر أن هذه الدراسات قد أجريت في ثمانينات القرن المنصرم حيث كان المعلم يتمتع بقدر من المكانة ويحظى بنوع من الاحترام فكيف بحاله اليوم .

وعند محاولة تدقيق النظر بحثاً عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ؛ تبيّن أنه يأتي في مقدمة تلك الأسباب أن المهن الأخرى وعلى وجه الخصوص منها ذات العائد المادي الأفضل نافست مهنة

التعليم في اجتذاب الكفاءات والنوعيات الممتازة من الشباب، وأصبح من الشائع أن مهنة التعليم تعد مهنة من أغلقت في وجوههم أبواب المهن الأخرى، وقد كان لذلك تأثير سلبيّ على مكانة المعلمين (محمد الشهاري ،١٩٨٧م، ٧٥).

إن انهيار مكانة المعلم في المجتمع ؛ قد يؤدي إلى انهيار ثقته بنفسه، وقد يؤدي هذا بدوره إلى ضعف قدراته على المساهمة في بحث المشكلات العامة للمجتمع، كما قد يخفّض من مستوى وعيه واهتمامه بالمحيط الذي يعيش فيه، وهو ما ينعكس سلباً على أدائه التربوي، حيث إن كل رجالات الأمة يتخرجون على يديه، إذ هو الذي ينفخ فيهم من روحه، ويضفي على عقولهم ونفوسهم من فنه وذوقه وأحاسيسه ؛ فإذا كان في وضع متردٍ؛ فإن درجة من العطب ستلحق بكل أولئك الذين بعّدهم للمستقبل، وبالأمة معهم كذلكً .

إجراءات البحث:

أ-مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع المعلمين والمعلمات اليمنيين في المدارس الثانوية الحكومية بأمانة العاصمة للعام الدراسي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م) البالغ عددهم (١٨٦٠) معلماً ومعلمة موزعين على (٩٠) مدرسة ثانوية من واقع إحصائية مكتب التربية والتعليم بالأمانة منهم (٨٣٨) معلماً و(١٠٢٢) معلمة ، أما إداريو (مدراء و وكلاء) المدارس الثانوية بأمانة العاصمة فيمثلون مجتمعاً أصلياً لهذه الدراسة، من زاوية التعرف على الأداء المهني للمعلمين، باعتبارهم – في تصور الباحثين - أكثر الناس احتكاكاً بهم خلال العام الدراسي .

جدول رقم (١)
يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث (المعلمون) حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	838	45 ٪
إناث	1022	55 ٪
المجموع	1860	100 ٪

ب – عينة البحث:

نظراً لاتساع مجتمع البحث فقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية، بحيث أمكن إعطاء جميع المدارس الثانوية بأمانة العاصمة الفرصة نفسها، ومن ثم أصبح جميع معلمي المرحلة الثانوية (معلمين ، معلمات) في المدارس التي ظهرت في العينة هم عينة البحث المستهدفين بالأداة . كما اعتبر إداريو (مدراء و وكلاء) المدارس الثانوية التي ظهرت في العينة عينةً لهذه الدراسة من زاوية التعرف على الأداء المهني للمعلمين باعتبارهم أكثر الناس احتكاكاً بهم خلال العام الدراسي .

جدول رقم (٢) يوضح المدارس التي ظهرت في العينة

م	المديرية		اسم المدرسة	نوع المدرسة	ملاحظات
1	صنعاء القديمة	1	اللقية	بنين	بالطريقة القصدية
2	التحرير	2	جمال عبد الناصر	بنين	
		3	الفرات	بنات	
3	الوحدة	4	رابعة العدوية	بنات	
		5	الكويت	بنين	
4	الصافية	6	الشعب	بنين	بالطريقة القصدية
		7	أم سلمه	بنات	
5	السبعين	8	محمد إسماعيل	بنين	
		9	ابن سيناء	بنات	
6	معين	10	هايل سعيد	بنين	
		11	نسيبة بنت كعب	بنات	
7	الثورة	12	الرماح	بنات	
		13	الحمزة	بنين	
8	شعوب	14	سبعة يوليو	بنات	
		15	قتيبة بن مسلم	بنين	
9	آزال	16	بلال بن رباح	بنين	بالطريقة القصدية
		17	عمار بن ياسر	بنات	
10	بني الحارث	18	عمر بن عبد العزيز	بنين	
		19	الجيل الجديد	بنات	

ج- أدوات البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث تم إعداد أداتين لجمع البيانات اللازمة لهذا البحث هما:

- الاستبيان للتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية، والمستهدف منه: المعلمون و المعلمات.
- "مقياس تقويم أداء" للتعرف على مستوى الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية والمستهدف منه الإداريون، باعتبارهم - في تصور الباحِثين - أكثر الناس احتكاكاً بالمعلم خلال العام الدراسي. وفيما يلي عرض لإجراءات بناء تلك الأداتين:

أولاً: الاستبيان: مرت عملية بناء الاستبيان بالخطوات التالية:

الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة والكتابات المتخصصة ذات الصلة بموضوع البحث.

وفي ضوء تلك المصادر تم إعداد قائمة مبدئية تحتوي على فقرات لمعرفة الأوضاع الاقتصادية، وأخرى لمعرفة الأوضاع الاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية.

صدق الأداة: لغرض التحقق من ضبط الاستبيان فإن ذلك يحتاج إلى التأكد من صدق الأداة وثباتها، وهناك عدة طرق يتم من خلالها التأكد من صدق الأداة، ومن هذه الطرق الاعتماد على المحكّمين، ومن أجل ذلك قام الباحِثان بعرضها على مجموعة من الخبراء التربويين المتخصصين

وعددهم (١٩)، وذلك بهدف التعرف على آرائهم فيما تتضمنه القائمة من فقرات وذلك من حيث:

- شمول القائمة على الفقرات اللازمة، ومدى انتمائها وارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية ، وبما يحقق هدف البحث.
- سلامة الصياغة اللفظية لفقرات القائمة.
- علاقة الفقرات بالمجال الذي وضعت فيه.
- التعديل أو الحذف أو الإضافة – إن وجدت- لكل فقرة.
- وضع فقرة مفتوحة في نهاية كل مجال، تطلب من المحكم إضافة ما يراه مناسباً من فقرات تحقق الهدف لم يرد ذكرها ضمن فقرات المجال.

وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكّمين حول الفقرات المعروضة عليهم (٨٥ ٪).

ثبات الأداة: من أجل التأكد من أن الأداة أصبحت تتمتع بقدر من الثقة عمد الباحِثان إلى تطبق الاستبيان على عينة من المعلمين، وتم اختيار إحدى مدارس مديرية معين الثانوية ليتم التطبيق فيها وهي مدرسة (الحسن بن علي) ، وقد وزع الاستبيان على (٢٢) معلماً وبعد أن عولجت تلك البيانات إحصائياً باستخدام معادلة (ألفا كرونباخ) أظهرت النتائج معامل ثبات (٩٢ ٪) وهذه نسبة ثبات عالية.

ومن أجل التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تم تحديد مستوى الدلالة لفظياً للحكم على طبيعة ودرجة تلك الأوضاع بناءً على سلم الإجابة الخماسي للفقرات حسب تصنيف Likert والذي يتوزع من أعلى وزن له والذي أعطي له (٥) درجات وقد تمثل في حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلى أقل وزن له الذي أعطي له (١) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق بشدة) وبينها ثلاثة أوزان ، وقد كان الغرض من ذلك إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة والملائمة للسؤال .

جدول رقم (٣) يوضح بدائل الاستجابات وأوزان الدرجات لفقرات الاستبيان الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني

الأوضاع الاقتصادية	بدائل الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد (لا أدري)	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	أوزان الدرجات	٥	٤	٣	٢	١
الأوضاع الاجتماعية	بدائل الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد (لا أدري)	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	أوزان الدرجات	٥	٤	٣	٢	١

ثانياً : مقياس الأداء:

مرت عملية بناء المقياس بالخطوات التالية :

تحديد الهدف :

الغرض من استخدام مقياس تقويم الأداء هو تحديد مستوى ممارسة معلمي المرحلة الثانوية بأمانة العاصمة للكفايات اللازمة لهم أثناء قيامهم بمهامهم التربوية داخل الفصل أو خارجه .

تحديد الكفايات المراد قياسها:

· الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة والكتابات المتخصصة ذات الصلة بموضوع البحث ، فيما يخص الكفايات الواجب توفرها في المعلم ، بالإضافة إلى الاطلاع على وثيقة المنطلقات العامة التي تناولت فلسفة النظام التعليمي وأهدافه في الجمهورية اليمنية، وكذا أهداف المرحلة الثانوية وكفاياتها الأساسية، كما تم الاطلاع على الدراسات والبحوث التي تناولت بناء مقاييس الأداء . وفي ضوء تلك المراجع تم إعداد قائمة مبدئية تحتوي على فقرات لأهم الكفايات التي ينبغي توافرها في معلمي المرحلة الثانوية، تم تصنيفها في المحاور الآتية :

جدول رقم (٤)

يوضح محاور الأداء المهني للمعلم اليمني مع عدد الفقرات في كل محور

م	المحور	عدد الفقرات
١	التعامل مع الطلبة	٧ فقرات
٢	المعرفة في التخصص	٣ فقرات
٣	التخطيط	٨ فقرات
٤	تنفيذ التدريس	١٤ فقرات
٥	التقويم	٥ فقرات
٦	الالتزامات المهنية	٩ فقرات

صدق المقياس: يقصد به المظهر العام من حيث نوع المفردات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها ودرجة ما تتمتع به من موضوعية ومدى ملاحظة الأداء الذي تصفه عبارة الكفاية ، وذلك من خلال عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من الخبراء ، وعلى ذلك فقد عرض الباحثان المقياس على مجموعة من المحكّمين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس وعلم النفس، وذلك للاستفادة من آرائهم وملحوظاتهم في تعديل المقياس في ضوء الغرض الرئيس من تصميمه. وقد أبدى المحكّمون مجموعة من المقترحات والملحوظات القيمة حول بعض فقرات المقياس، حيث عُدِّل في ضوئها. وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكّمين حول الفقرات المعروضة عليهم بخصوص مقياس الأداء (٩٠ ٪).

ثبات المقياس : من أجل التأكد من أن المقياس أصبح يتمتع بقدر من الثقة عمد الباحثان إلى تطبيق المقياس من خلال إنزاله على إدارة مدرسة (الحسن بن علي) - وهي إحدى مدارس مديرية معين الثانوية - من أجل تقويم أداء المعلمين الذين تم توزيع الاستبيان عليهم وعددهم

(٢٢) معلماً. وبعد أن عولجت تلك البيانات إحصائياً باستخدام معادلة (ألفا كرونباخ) أظهرت النتائج معامل ثبات (٩٤٪) وهذه نسبة ثبات عالية_ويتضمن فقرات المقياس وأمام كل فقرة درجة ممارسة تتضمن العبارات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح بدائل الاستجابات وأوزان الدرجات لمقياس الأداء المهني للمعلم اليمني

مقياس أداء المعلم	بدائل الاستجابة	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز
	أوزان الدرجات	١	٢	٣	٤	٥

د - تفريغ البيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع الاستبيانات قام الباحثان بترميز البيانات الواردة فيها ، حيث تمت ترجمة مستويات درجات الاستجابة إلى درجات حسابية ، فأعطيت خمس درجات للبديل (أوافق بشدة)، وأربع درجات للبديل (أوافق) ، وثلاث درجات للبديل (غير متأكد) [لا أدري]، ودرجتين للبديل (لا أوافق)، ودرجة واحدة للبديل (لا أوافق بشدة)، كما في الجدول رقم (٦). وقد تم عكس الفقرات السالبة إلى موجبة عند إجراء المعالجات الإحصائية.

ومن أجل التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تم تحديد مستوى الدلالة لفظياً للحكم على طبيعة تلك الأوضاع ودرجتها بناءً على سلم الإجابة الخماسي للفقرات حسب تصنيف Likert، حيث تم حساب المدى بين الدرجات على النحو التالي:

الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة =٥ — ١ = ٤ وتم تقسيم المدى على المقياس الخماسي بالطريقة الآتية: $\frac{٤}{5}$ = ٠,٨٠

وقسمت المستويات على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

يوضح الحدود الحقيقية واللفظية لقيم بدائل فقرات الاستبيان الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني

م	الحدود الحقيقية	قيمة البديل	الحدود اللفظية
١	١ - ١,٨٠	1	لا أوافق بشدة
٢	١,٨١ - ٢,٦٠	2	لا أوافق
٣	٢,٦١ - ٣,٤٠	3	غير متأكد (لا أدري)
٤	٣,٤١ - ٤,٢٠	4	أوافق
٥	٤,٢١ - ٥	5	أوافق بشدة

أما ما يخص مقياس الأداء فبعد الانتهاء من جمع أوراق التقويم قام الباحثان بتفريغ البيانات بالطريقة، نفسها التي استخدمت في تفريغ بيانات الاستبيان، حيث تمت ترجمة مستويات الأداء إلى

درجات حسابية، فأعطيت خمس درجات للأداء الممتاز، وأربعاً للأداء الجيد جداً، وثلاثاً للأداء الجيد، ودرجتين للأداء المقبول، ، ودرجة واحدة فقط للأداء الضعيف .

وأصبحت الحدود الحقيقية لبدائل الاستبيان هي نفسها المعمول بها في تقييم أداء المعلمين من قبل وزارة التربية والتعليم ، ممثلةً بقطاع التوجيه، وهي تمثل الحد الأدنى لترفيع المعلمين وترقيتهم، كما هو منصوص عليه في لوائح الوزارة، وهي كما يأتي :

جدول رقم (٧) يوضح الحدود الحقيقية واللفظية لبدائل فقرات المقياس الخاص بتقويم أداء المعلم اليمني

م	الحدود الحقيقية	البديل
١	أقل من ٥٠ ٪	ضعيف
٢	٥٠ ٪ - ٦٤ ٪	مقبول
٣	٦٥٪ - ٧٩ ٪	جيد
٤	٨٠٪ - ٨٩ ٪	جيد جداً
٥	٩٠ ٪ - ١٠٠ ٪	ممتاز

كما تم تحديد الدرجة المقبولة لمستوى الممارسة ب (٤ جيد جداً) فأكثر، وقد اعتبرت هذه الدرجة هي الحد الأدنى لمستوى الممارسة العالية، باعتبارها تمثل النسبة المئوية (٨٠٪ - ٨٩ ٪) والتي تقابل التقدير (جيد جداً)، وهي تمثل الحد الأدنى لترفيع المعلمين وترقيتهم كما هو منصوص عليه في لوائح وزارة التربية والتعليم – كما أسلفنا- .

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

ما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية ؟

أولاً: الأوضاع الاقتصادية تم استخراج التكرارت و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لعينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ذلك على النحو التالي.

أ- حسب البيانات العامة للمعلم:

- مجموع الدخل الشهري و المصروفات الشهرية للمعلم اليمني :

جدول رقم (٨) مجموع الدخل الشهري و المصروفات الشهرية للمعلم اليمني

مجموع الدخل لشهري بالريال	التكرار	النسبة المئوية	مجموع المصروفات الشهرية بالريال	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٩٠٠٠	28	% 8.95	أقل من ٢٩٠٠٠	14	% 4.47
من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠	193	% 61.66	من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠	25	% 7.99
من ٤٠٠٠٠ إلى ٤٩٠٠٠	45	% 14.38	من ٤٠٠٠٠ إلى ٤٩٠٠٠	71	% 22.69
أكثر من ٥٠٠٠٠	15	% 4.79	أكثر من ٥٠٠٠٠	171	% 54.63
لم يحدد	32	% 10.22	لم يحدد	32	% 10.22
المجموع	313	% 100	المجموع	313	% 100

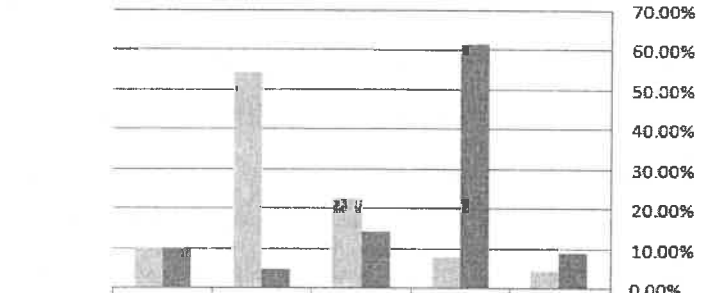

	لم يحدد	أكثر من ٥٠٠٠٠	من ٤٠٠٠٠ إلى ٤٩٠٠٠	من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠	أقل من ٢٩٠٠٠
الدخل	10.22%	4.79%	14.38%	61.66%	8.95%
المصروفات	10.22%	54.63%	22.69%	7.99%	4.47%

رسم بياني رقم (١) يوضح مجموع الدخل الشهري و المصروفات الشهرية للمعلم اليمني

من خلال قراءة الجدول رقم (٨) والرسم البياني رقم (١) يلاحظ بأن أعلى نسبة دخل من إجمالي أفراد العينة بلغ (61.66%)، وبدخل يتراوح ما بين (٣٠٠٠٠ - ٣٩٠٠٠) ألف ريال ، يليها ما نسبته (14.38%)، من إجمالي أفراد العينة التي يتراوح دخلها مابين (٤٠٠٠٠ - ٤٩٠٠٠) ألف ريال ، أما بقية أفراد العينة فتشمل أقلها دخلاً ما نسبته (8.95 %) بدخل أقل من (٢٩٠٠٠) ألف ريال ، أما أعلاها دخلاً (أكثر من ٥٠٠٠٠) ريال فلم تتجاوز نسبتها (4.79%) وقد بلغ متوسط الدخل الكلي لأفراد العينة (36739.53) ألف ريال يمني.

وبمقارنة مجموع دخل العينة بمجموع مصروفاتها وجد الباحثان أن مجموع مصروفات العينة تفوق مجموع دخلها الشهري، إذ تبيّن أن نسبة مجموع الدخل الشهري لأفراد العينة (أقل من ٢٩٠٠٠) قد بلغت (8.95 %)، بينما بلغت نسبة مجموع مصروفات أفراد العينة (أقل من ٢٩٠٠٠) (4.47 %) بفارق (4.48 %). أي أن أكثر من الضعف هم من دخلهم الشهري (أقل من ٢٩٠٠٠)، ومجموع دخلهم الشهري لا يغطي مجموع مصروفاتهم الشهرية.

ولم يقتصر هذا الوضع على أقل أفراد العينة دخلاً وإنما تجاوز إلى بقية مستويات دخل أفراد العينة فأفراد العينة الذين دخلهم (من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠) ألف ريال بلغت نسبتهم (61.66%) بينما نسبة مجموع مصروفات أفراد العينة الذين دخلهم (من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠) ألف ريال بلغت ما نسبته (7.99 %)، بفارق (53.67 %). أي أن (53.67 %) مِن مَن دخلهم الشهري (من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠) ألف ريال لا يغطي مصروفاتهم الشهرية.

وكذلك كان الوضع مع أفراد العينة الذين دخلهم (من ٤٠٠٠٠ إلى ٤٩٠٠٠) ألف ريال إذ بلغت نسبتهم (14.38%)، بينما نسبة مجموع مصروفات أفراد العينة الذين دخلهم (من ٣٠٠٠٠ إلى ٣٩٠٠٠) ألف ريال بلغت ما نسبته (22.69 %)، بفارق (8.31 %). أي أن (8.31 %) من دخلهم الشهري (من ٤٠٠٠٠ إلى ٤٩٠٠٠) ألف ريال لا يغطي مصروفاتهم الشهرية.

أما أكثر أفراد العينة دخلاً والتي هي (أكثر من ٥٠٠٠٠) ألف ريال فقد بلغت نسبتها (% 4.79) بينما بلغت نسبة الذين مجموع مصروفاتهم الشهرية (أكثر من ٥٠٠٠٠) ألف ريال (% 54.63). أي بفارق قدره (49.84 %).

ومن الجدول رقم (٨) – أيضاً - يلاحظ الباحثان أن دخل المعلمين الحقيقي يختلف عن الارتفاع السريع في تضخم الأسعار، الأمر الذي جعل عدداً كبيراً من المعلمين يسعون للجمع بين عملين تدريسيين لفترتين، أو إلى الجمع بين التدريس و القيام بأعمال حرة أخرى. ومن ثم فإنه كلما اتسعت الهوة بين الأجور وبين تضخم الأسعار فسوف يكون مستوى التعليم هو المتأثر سلباً.

- متوسط الإعالة الاقتصادية للمعلم اليمني:

جدول رقم (9) يوضح متوسط الإعالة الاقتصادية للمعلم اليمني

الإعالة	العدد	اقل	أعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
	287	1.00	16.00	4.73	2.46

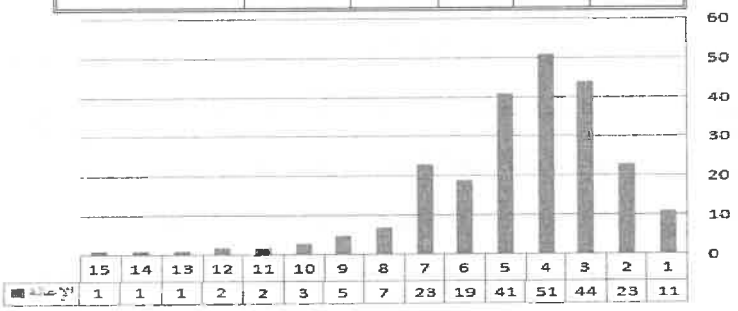

رسم بياني رقم (٢) يوضح متوسط الإعالة الاقتصادية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية

يتضح من الجدول رقم (٩) والرسم البياني رقم (٢) أن معظم المعلمين اليمنيين في المرحلة الثانوية بأمانة العاصمة يتحملون مسئولية إعالة ما متوسطه (٦ أفراد) بمن فيهم المعيل (المعلم) ، ونظراً لتراجع متوسط دخل الفرد في اليمن- بما فيهم المعلم- نتيجةً للاختلالات الاقتصادية التي شهدها اليمن خلال العشر السنوات الماضية ، فإن المعيل يجد صعوبة في تأمين المستوى المعيشي الملائم لأفراد أسرته ، كما يصعب عليه توفير الرعاية الصحية والتعليمية الكافية لمن يعولهم ، وهو

الأمر الذي ينعكس بدوره سلباً على أداء المعلم من جميع الجوانب ، بوصف المعلم إنساناً ، ذا حاجات جسمية ، وروحية ، وعقلية ، ونفسية ، ووجدانية ، واجتماعية ، ...الخ يرتبط كل جانب منها ببقية الجوانب ، إذ الإنسان مجموعة أجهزة نظامية متداخلة ، تؤثر وتتأثر ببعضها ، على نحو نظام شبكي متداخل .

- المعلمون والسكن :

جدول رقم (10) يوضح التكرارات والنسبة المئوية للمعلمين الذين يمتلكون منازل والذين لا يمتلكون

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
المعلمون الذين يمتلكون منازل	٩٩	٪ ٣١.٦
المعلمون الذين لا يمتلكون منازل	٢١٢	% 67.7
لم يحدد	٢	٪ ٠.٢
المجموع	٣١٣	٪ ١٠٠

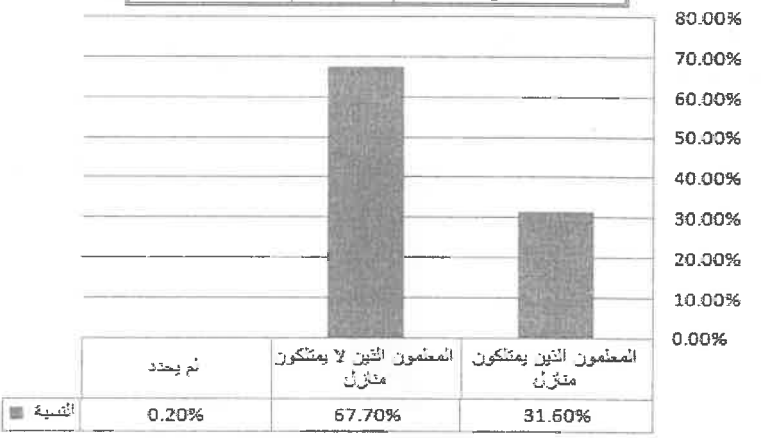

رسم بياني رقم (٣) يوضح نسبة المعلمين الذين يمتلكون وسائل نقل والذين لا يمتلكون

يتضح من الجدول رقم (١٠) والرسم الباني رقم (٣) أن (٣١.٦٪) من أفراد العينة يمتلكون منازل، في حين أن (٦٧.٧٪) لا يمتلكون منازل. وهذا يعني أن (٦٧.٧٪) من أفراد العينة يسكنون في منازل بالإيجار، الأمر الذي يزيد من معاناة المعلم الاقتصادية بصفة عامة. والمعلم الذي يقل دخله عن (٢٩٠٠٠) ريال أو يقع دخله بين (٣٠٠٠٠ – ٣٩٠٠٠) ألف ريال، وهم يمثلون ما نسبته (% 70.61) من مجموع أفراد العينة، وخاصة إذا علمنا أن متوسط إيجار المنازل بأمانة العاصمة لا يقل عن (١٥٠٠٠) ريال ناهيك عما يدفعه المستأجر من تكاليف الماء والكهرباء، التي قد تتجاوز في أحيانٍ كثيرة الـ(٣٠٠٠) ريال. وهذا يعني أن أكثر من متوسط دخل المعلم يذهب في إيجار المنزل.

ويشكل هذا عبئاً اقتصادياً ونفسياً كبيراً عليه، فإذا أضيف إلى ذلك استمرار تنقل المعلمين من منزل لآخر بسبب الارتفاع المتزايد في أجور المنازل؛ فإن المشكلة تزداد تعقيداً، وبذلك يفقد المعلم الاستقرار النفسي والمعيشي، ومن ثم ينصرف اهتمامه عن عمله، ويقل ولاؤه له، وإبداعه فيه، الأمر الذي يؤثر سلباً على العملية التعليمية والتربوية، أو ما يُطْلِق عليه الباحِثان: الأداء المهني للمعلم.

- المعلمون ورسائل النقل:

جدول رقم (11) يوضح التكرارات والنسبة المئوية للمعلمين الذين يمتلكون وسائل نقل والذين لا يمتلكون

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
المعلمون الذين يمتلكون وسائل نقل	١٧	٥.٤٪
المعلمون الذين لا يمتلكون وسائل نقل	٢٩٤	٩٣.٩٪
لم يحدد	٢	٠.٦٪
المجموع	٣١٣	١٠٠ ٪

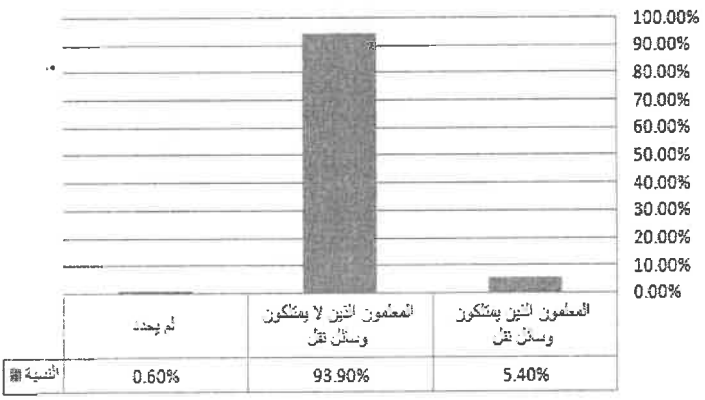

رسم بياني رقم (٤) يوضح نسبة المعلمين الذين يمتلكون وسائل نقل والذين لا يمتلكون

يلاحظ من الجدول رقم (١١) والرسم البياني رقم (٤) أن أغلبية العينة لا تمتلك وسائل نقل إذ بلغت نسبتها (٩٣,٩٪) وأن نسبة الذين يمتلكون وسائل نقل (سيارة) متدنية جداً، حيث لم تتجاوز نسبتها (٥,٤٪) ،ويعزى هذا إلى ضعف قدرة المعلمين على شراء وسيلة نقل نتيجة تدني الأجور، ويشكّل هذا الوضع مشكلة للمعلم في حياته، فهو بحكم بُعده عن مقر عمله في الغالب يضطر إلى أن يخصص جزءاً من دخله للمواصلات، لا سيما أن وزارة التربية والتعليم غير قادرة على توفير

وسائل نقل عامة لكل العاملين في سلك التربية والتعليم، باستثناء ديوان عام الوزارة، وهو ما يشكّل عبئاً إضافياً جديداً، يضاف إلى الأعباء السابقة، لتنعكس بمجموعها سلبياً على أداء المعلم المهني .

ب- حسب فقرات الاستبيان:

جدول رقم (12) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (بُعد الراتب) بعد ترتيبها تصاعدياً

م	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف	الحد اللفظي
؟	أستطيع بما أتقاضاه من راتب مواجهة تكاليف المناسبات كالأعياد.	313	1.54	0.88	لا أوافق بشدة
٢	أستطيع الادخار من فائض راتبي.	313	1.57	0.97	لا أوافق بشدة
٣	يتناسب الدخل المادي مع متطلبات الحياة الأساسية.	313	1.59	0.89	لا أوافق بشدة
٨	أستطيع بما أتقاضاه من راتب مواجهة تكاليف الرعاية الصحية لي ولأسرتي.	313	1.69	0.93	لا أوافق بشدة
٩	يواكب نظام الأجور غلاء المعيشة.	313	1.71	1.21	لا أوافق بشدة
٤	يتيح ما أتقاضاه من راتب شراء الكتب والمراجع التي لها علاقة بتخصصي.	313	1.74	0.92	لا أوافق بشدة
٥	يتناسب ما أتقاضاه من راتب مع المهام التي أقوم بها .	313	1.74	0.98	لا أوافق بشدة
٦	أواجه عجز الراتب من مصادر أخرى.	313	3.63	1.27	أوافق

جدول رقم (١٣) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (بُعد الحوافز المادية) بعد ترتيبها تصاعدياً وفقاً لمتوسطاتها

م	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف	الحدود اللفظية
1	أحصل على العلاوة السنوية في موعدها.	313	1.48	0.81	لا أوافق بشدة
2	أستفيد من نظام المكافآت والحوافز.	313	1.55	1.01	لا أوافق بشدة
3	تولي مؤسسات المجتمع المدني اهتماماً لتحسين وضعي المعيشي.	313	1.99	1.03	لا أوافق
4	تمثل العلاوة السنوية عاملاً جيداً في تحسين الراتب.	313	2.08	1.35	لا أوافق
5	يتمتع الزملاء في المهن الأخرى بمستوى دخل أفضل .	313	3.79	1.15	أوافق

تم استخراج التكرارات و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة البحث لكل فقرة من فقرات الاستبيان، كما هو موضح في الجدولين (١٢ - ١٣) و توصل الباحثان إلى جملة من النتائج :

- يعاني معلم المرحلة الثانوية من أوضاع اقتصادية سيئة، نتيجةً لضآلة الأجور واتساع الهوة بينها وبين سعر السوق المحلي
- معظم أفراد العينة يجمعون على أنهم لا يحصلون على مستحقاتهم من العلاوات الدورية وبدلات العمل.

- معظم أفراد العينة يجمعون على إن الحوافز والمكافآت مفقودة في مهنة التعليم مقارنة بالمهن الأخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عدد من الدراسات كما في (الياسين ،١٩٨٠م) و (الشيخ وسلامة ، ١٩٨٢م) و (المسلّم والجبر،١٩٩٤م) و (العولقي ،١٩٩٩م) و (العاجز و نشوان ،٢٠٠٤م) .

❖ الأوضاع الاقتصادية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية وفقاً للجنس :

جدول رقم (١٤) يوضح الأوضاع الاقتصادية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية عموماً وفقاً للجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد اللفظي	القيمة التائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الحوافز المادية	ذكور	175	1.72	0.69	لا أوافق بشدة	1.55	311	0.122
	إناث	138	1.85	0.73	لا أوافق			
الراتب	ذكور	175	1.64	0.54	لا أوافق بشدة	6.70	311	0.001
	إناث	138	2.05	0.53	لا أوافق			
الاقتصادي	ذكور	175	1.62	0.53	لا أوافق بشدة	5.79	311	0.001
	إناث	138	1.97	0.53	لا أوافق			
المجموع		313	1.78	0.55				

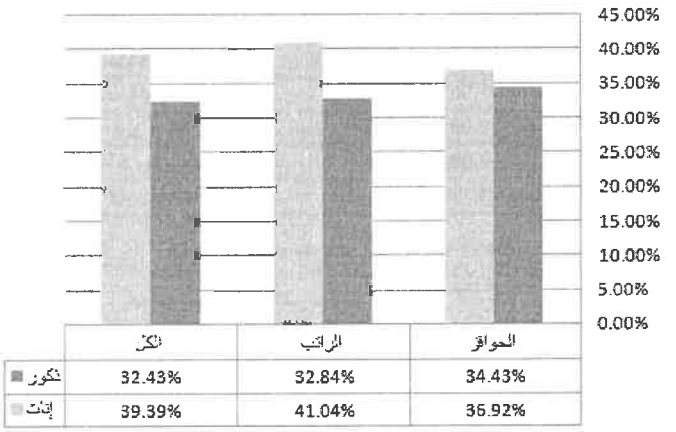

رسم بياني رقم (٩) يوضح الأوضاع الاقتصادية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية عموماً وفقاً للجنس

يوضح الجدول رقم (١٤) والرسم البياني رقم (٥) ما يلي :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) بين الذكور والإناث في الأوضاع

الاقتصادية حيث كانت هذه الفروق لصالح الإناث وعلى الرغم من أن المعلمين (ذكوراً وإناثاً) أبدوا استياء من الأوضاع الاقتصادية التي يمرون بها إلا أن الذكور كانوا أكثر استياءً من الإناث.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ما يلي:

١. إن الظروف الاقتصادية الراهنة في اليمن شهدت في السنوات الأخيرة انخفاضاً في سعر الريال اليمني وارتفاعاً في أسعار معظم السلع والخدمات مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمعلمين .

٢. إن دور الرجل والمسؤوليات التي تقع على عاتقه في النفقة على الأسرة يفوق دور المرأة ومسؤولياتها في النفقة ، إذ إن الإنفاق وتوفير متطلبات المنزل والأولاد تقع على عاتق الرجل المكلف ، بذلك أما المرأة فإنها غير ملزمة بالإنفاق أو توفير أي متطلبات ذات قيمة مالية ، إلا أن المرأة اليوم باتت تشعر بصعوبة الحياة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ككل ، فسارعت لإعانة زوجها أو إعانة أهلها ، لكن بظل دورها ثانوياً في شأن النفقة ، في حين أن دور الرجل أساسي في ذلك.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (العولقي ، ١٩٩٩م) و(فرحان وآخرون ، ١٩٨٢م) و (المسلم والجبر، ١٩٩٤م) في إظهار أن الذكور غير راضين عن الراتب وفرص الترقي والنمو والإنجاز في المهنة ، وكان ذلك بمعدل أعلى من الإناث.

ثانياً:الأوضاع الاجتماعية

جدول رقم (15) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (بُعد المكانة الاجتماعية للمعلم اليمني) بعد ترتيبها تصاعدياً وفقاً لمتوسطاتها

م	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف	الحدود اللفظية
١	يحظى المعلم اليمني بالاهتمام والتقدير المناسب من قبل المسئولين في الدولة.	313	1.69	1.00	لا أوافق بشدة
٢	أحظى بمكانة اجتماعية تتناسب وأهمية الدور الذي أقوم به .	313	2.53	1.12	لا أوافق
٣	يُفْتخَرُ دوماً بالمعلم عندما يكون في حفل أو تجمع سكاني .	313	2.65	1.12	محايد
٤	أشعر بالتقدير والاحترام من قبل أقربائي وأصدقائي كوني مدرسا.	313	3.29	1.17	محايد
٥	يزيد تقدير المجتمع للمعلم إذا كان حاصلاً على مؤهل عالٍ.	313	3.39	1.20	محايد
٦	يزداد تقدير المجتمع للمعلم إذا تحقق النجاح لأبنائه.	313	3.55	1.08	موافق
٨	يمثل الأجر الذي أتقاضاه مؤشراً على تدني مكانتي الاجتماعية.	313	3.62	1.42	موافق
٧	ينظر المجتمع اليمني للمعلم نظرة متدنية.	313	3.62	1.37	موافق
9	يُعَدّ التقدير الاجتماعي للمعلم اليمني محدوداً.	313	4.06	1.18	موافق
10	تقصِّر وسائل الإعلام اليمنية في تعزيز المكانة الاجتماعية للمعلم.	313	4.24	1.11	موافق بشدة
11	يقصِّر الآباء في توجيه أبنائهم إلى احترام المعلم .	313	4.27	1.07	موافق بشدة

جدول رقم (١٦) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (بُعد المكانة الاجتماعية لمهنة التدريس) بعد ترتيبها تصاعدياً وفقاً لمتوسطاتها

م	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف	الحدود اللفظية
١	أمارس مهنة تحظى بمزيد من الإجلال والتقدير.	313	2.19	1.18	لا أوافق
٢	تحتل مهنة التدريس مكانة مرموقة في المجتمع اليمني.	313	2.28	1.08	لا أوافق
٣	أشجع دوماً على الالتحاق بمهنة التدريس.	313	2.54	1.24	لا أوافق
٨	يعتبر المجتمع التدريس مهنة مناسبةً لذوي المعدلات المتدنية.	313	2.76	1.30	محايد
٥	أفضل الاستمرار في مهنة التدريس.	313	3.00	1.33	محايد
٤	أفضّل مهنة التدريس على المهن الأخرى.	313	3.28	1.37	محايد
٩	يحبذ أفراد المجتمع اليمني تزويج بناتهم من مَن يعملون في مهنة التدريس .	313	3.65	0.52	أوافق
٦	ينظر المجتمع لمهنة التدريس على أنها أقل أهمية من الطب والهندسة.	313	3.78	1.44	أوافق

يتضح من الجدولين رقم (١٥ - ١٦) ما يلي :

١- تدني مكانة مهنة التدريس في المجتمع . ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن المهن الأخرى وعلى وجه الخصوص منها ذات العائد المادي الأفضل نافست مهنة التعليم في اجتذاب الكفاءات والنوعيات الممتازة من الشباب ، وأصبح من الشائع أن مهنة التعليم تعد مهنة من أغلقت في وجوههم أبواب المهن الأخرى ، وقد كان لذلك تأثير سلبيّ على مكانة المعلمين .

٢- يتضح - من خلال الفقرات السابقة- أن ثقة المعلم اليمني بمهنته أصبحت مزعزعة ، فهو لا يريد للآخرين أن يحذو حذوه في اختيار هذه المهنة ، كما أنه لا يدري أهو نفسه يفضل مهنته على المهن الأخرى ويحب الاستمرار فيها أم لا؟ ولعل ذلك يرجع إلى الأسباب التالية :

أ- النظرة الاجتماعية التي تتضمن ضعف التقدير الاجتماعي للمعلم ولمهنته تسهم في الحط من ثقة المعلم بنفسه وبمهنته ، وتعزز الشعور بعدم الرضا النفسي والاجتماعي والمهني ، وتدعو المعلم إلى ضعف الاعتزاز بمهنته والانتماء إليها ، في حين يحصل العكس إذا كانت النظرة الاجتماعية للمعلم على خلاف ذلك .

إنّ تدني رضا المعلم عن واقعه المهني ينعكس سلباً على نفسيته ، فينتابه شعور بالإحباط وخيبة الأمل ، ويسيطر عليه هاجس من التشاؤم ، مفاده أن آمانيه غير قابلة للتحقق.

ب- السياسات المالية التي تتعامل – للأسف – مع قطاع التعليم على أنه قطاع (خدمات) ، أي قطاع غير منتج ، ولذا فإن المعلمين يتقاضون أجوراً أقل بكثير مما يتقاضاه من لم يتلق سوى حظ يسير من التعليم ، كالسباكين والنجارين والطهاة والحلاقين ، وقد دفع هذا بكثير من

المعلمين إلى ممارسة أعمال أخرى إضافية، غالباً ما تنعكس سلباً على أداء مهنتهم الأساسية، حيث تصرفهم عن بذل كامل طاقاتهم في التدريس.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عدد من الدراسات في أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى العزوف عن الالتحاق بمهنة التدريس، أو ضعف رضا المعلمين عن مهنتهم أو تسربهم منها، كما في دراسة (باعباد١٩٨٠م)، و(الشرجبي، ١٩٨٢م)، و(الشهاري ورفاقه، ١٩٨٤م)، و سلام، ١٩٩٨م)، و(العولقي، ١٩٩٩م)، و (الياسين ، ١٩٨٠م)، و (الشيخ وسلامة ، ١٩٨٢م)، و (فرحان ورفاقه، ١٩٨٢م)، و (المسلّم والجبر ، ١٩٩٤م).

جدول رقم (١٧)

يوضح الأوضاع الاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية عموماً وفقاً للجنس

المحور	النوع	العدد	المتوسط	لانحراف	الحد اللفظي	القيمة التائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مكانة المعلم	ذكور	175	2.48	0.66	لا أوافق	1.32	311	0.19
	إناث	138	2.58	0.55	لا أوافق			
مكانة المهنة	ذكور	175	2.68	0.69	محايد	3.61	311	0.00
	إناث	138	2.97	0.71	محايد			
الاجتماعي	ذكور	175	2.56	0.61	لا أوافق	2.46	311	0.01
	إناث	138	2.72	0.55	لا أدري			
المجموع		313	2.63	0.59	لا أدري			

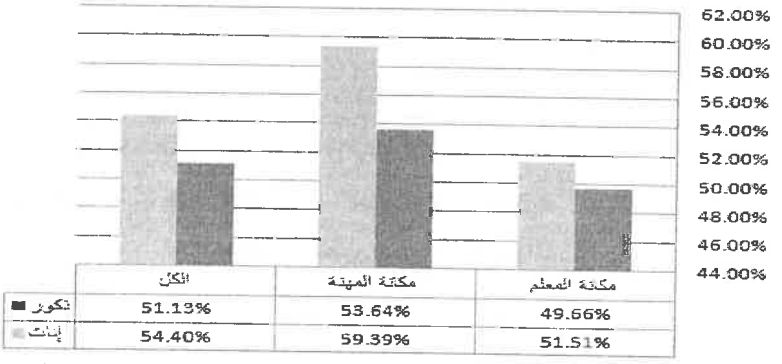

رسم بياني رقم (٤) يوضح الأوضاع الاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية عموماً وفقاً للجنس

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) بين الذكور والإناث في الأوضاع الاجتماعية حيث كانت هذه الفروق لصالح الإناث وعلى الرغم من أن المعلمين (ذكوراً وإناثاً) يعيشون أوضاعاً اجتماعية لا تليق بدورهم الريادي في المجتمع ، إلا أن الذكور كانوا أكثر استياءً من الإناث. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ما يلي :

نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أفراد المجتمع ككل، مما دفع بالمعلمين الذكور إلى البحث عن أعمال أخرى، ليتمكنوا من الإيفاء بما عليهم من التزامات. وقد أثر هذا بدوره على مكانة المعلم من زاويتين :

الأولى: قد يمارس بعض المعلمين أعمالاً لا تليق بمكانتهم الاجتماعية والعلمية مما يفقدهم تلك المكانة المفترضة لدى أفراد المجتمع.

الثانية : نتيجة انشغال كثير من المعلمين لفترتين أو أكثر فإن ذلك أفقدهم القدرة على الاطلاع والمتابعة، وخاصة فيما يتعلق بمادة التخصص والتحضير للدروس. وقد أثر هذا بدوره على أدائهم المهني، فانعكست سلبياته على المستوى العام للتربية والتعليم، مما جعل الطلبة وأولياء أمورهم وشرائح المجتمع بصورة عامة

ينظرون للمعلم نظرة دونية، والعكس صحيح بالنسبة للمعلمات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما مستوى الأداء المهني لدى المعلم اليمني بالمرحلة الثانوية ؟من أجل التعرف على مستوى الأداء المهني لدى المعلم اليمني بالمرحلة الثانوية قام الباحثان بتحديد مستوى الدلالة لفظياً للحكم على طبيعة ودرجة تلك الأوضاع بناءً على الحدود الحقيقية لبدائل الاستبيان وهي نفسها المعمول بها في تقييم أداء المعلمين من قبل وزارة التربية والتعليم ممثلةً بقطاع التوجيه وهي تمثل الحد الأدنى لترفيع المعلمين وترقيتهم كما هو منصوص عليه في لوائح الوزارة وهي كما يأتي :

جدول رقم (18) يوضح الحدود الحقيقية واللفظية لبدائل فقرات المقياس الخاصة بتقويم أداء المعلم اليمني

م	الحدود الحقيقية	البديل
١	أقل من ٦٥ ٪	ضعيف
٢	٦٥ ٪ - ٤٨ ٪	مقبول
٣	٤٩٪ - ٦٩ ٪	جيد
٤	٧٠٪ - ٧٩ ٪	جيد جداً
٥	٨٠ ٪ - ١٠٠ ٪	ممتاز

جدول رقم (١٩) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمحاور الأداء المهني إجمالاً

المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير
التعامل مع الطلبة	313	3.12	0.67	% 62.38	مقبول
المعرفة في مجال التخصص	313	3.39	0.92	% 67.75	جيد
التخطيط	313	3.02	0.69.	% 60.36	مقبول
تنفيذ التدريس	313	3.07	0.57	% 61.40	مقبول
التقويم الصفي	313	2.96	0.83	% 59.22	مقبول
الالتزامات المهنية	313	3.60	0.69	% 71.97	جيد
كل الأداء	**313**	**3.19**	**0.58**	**% 63.88**	مقبول

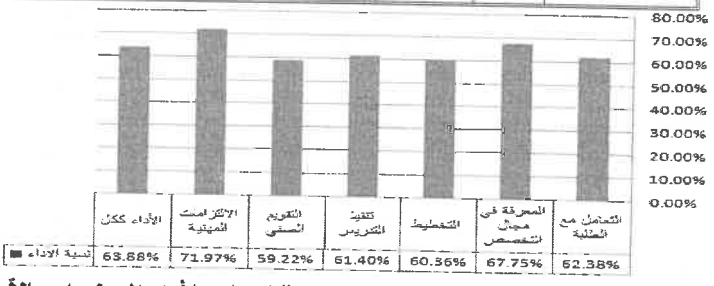

رسم بياني رقم (7) يوضح النسب المئوية لمحاور الأداء المهني إجمالاً

للإجابة عن السؤال الثاني و الخاص بمعرفة مستوى الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية تم استخراج التكرارات و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لعينة الدراسة لكل فقرة من فقرات المقياس وتوصل الباحثان إلى ما يلي:

انخفاض مستوى الأداء بصورة عامة إذ بلغ متوسط الأداء العام (٣,١٩) وانحراف معياري (٠,٥٨) ونسبة بلغت (٦٣,٨٨ ٪) وعلى الحدود اللفظية التي تقع ضمن الحدود الحقيقية للتقدير" مقبول" وعليه يمكن القول إن النتائج قد أظهرت واقعاً غير مرضٍ عن مستوى أداء المعلم اليمني في المرحلة الثانوية.كما يمكن القول أيضاً أن من أهم العوامل التي أدت إلى تدني مستوى الأداء المهني للمعلم اليمني هي تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ألقت بضلالها سلباً على حياة المعلم ومن ثم انعكست على الأداء المهني عموماً ؛ وعليه فإنه إذا ظل المعلم على هذا الحال فإن له أبعاده الخطيرة على التعليم حاضراً ومستقبلاً .

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية وبين أدائه المهني؟

جدول رقم (٢٠)

يوضح معامل ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية وبين أدائه المهني

المحور	الارتباط	الراتب	الحوافز	الاقتصادي ككل	مكانة المعلم	مكانة المهنة	الاجتماعي ككل	الاقتصادي- الاجتماعي
التعامل مع الطلبة	معامل بيرسون	0.07	0.07	0.01	0.05	0.10	0.08	0.06
	مستوى الدلالة	0.22	0.19	0.81	0.35	0.09	0.17	0.27
المعرفة في مجال التخصص	معامل بيرسون	0.13	0.04	0.11	0.05	0.01	0.03	0.07
	مستوى الدلالة	0.02	0.44	0.05	0.34	0.81	0.60	0.22
التخطيط	معامل بيرسون	0.26	0.05	0.21	0.01	0.07	0.04	0.12
	مستوى الدلالة	0.00	0.35	0.00	0.88	0.23	0.53	0.04
تنفيذ التدريس	معامل بيرسون	0.17	0.03	0.13	0.02	0.02	0.02	0.07
	مستوى الدلالة	0.00	0.61	0.02	0.75	0.76	0.73	0.21
التقويم الصفي	معامل بيرسون	0.18	0.02	0.14	0.01	0.04	0.01	0.07
	مستوى الدلالة	0.00	0.72	0.01	0.88	0.44	0.81	0.20
الالتزامات المهنية	معامل بيرسون	0.15	0.04	0.12	0.06	0.05	0.06	0.10
	مستوى الدلالة	0.01	0.44	0.03	0.30	0.39	0.28	0.08
كل الأدا	معامل بيرسون	0.20	0.03	0.15	0.04	0.05	0.05	0.10
	مستوى الدلالة	0.00	0.65	0.01	0.49	0.37	0.40	0.07

يتضح من الجدول رقم (٢٠) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.07) بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية وبين أدائه المهني، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي (0.10) وهي قيمة تدل على وجود علاقة ارتباط، وهذه العلاقة إيجابية ودالة إحصائياً. ويدل هذا على وجود علاقة طردية بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني وبين أدائه المهني، بمعنى أنه كلما زادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلمين تحسناً كان أداؤهم وإنتاجيتهم أكثر تحسناً، والعكس صحيح. وهذه - في تصور الباحثين- نتيجة منطقية إذ إن العامل كلما كان أجره مرتفعاً مشبعاً عوزه وفاقته، إضافةً إلى ما يُمنح من حوافز مادية كانت أم معنوية؛ تجده مقبلاً على العمل، متفانياً فيه ، بل تجده مستعداً لبذل قصارى الجهد في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، والعكس أيضا هو الصحيح.

رابعاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

هل يختلف الأداء المهني للمعلم اليمني في المرحلة الثانوية بناءً على متغيرات (الجنس _ سنوات الخبرة - العلاقة بين المعلم ورؤسائه) ؟

فقد أظهرت النتائج ما يلي :

أ- فيما يتعلق بمستوى الأداء المهني بناءً على متغير الجنس

جدول رقم (٢١) يوضح مستوى الأداء المهني بناءً على متغير الجنس

المحور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف	النسبة	التقدير	القيمة التائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التعامل مع الطلبة	ذكور	175	2.94	0.60	% 58.79	مقبول	5.61	311	0.00
	إناث	138	3.35	0.68	% 66.94	جيد			
المعرفة في مجال التخصص	ذكور	175	3.19	1.04	% 63.77	مقبول	4.43	311	0.00
	إناث	138	3.64	0.67	% 72.80	جيد			
التخطيط	ذكور	175	2.72	0.58	% 54.33	مقبول	10.03	311	0.00
	إناث	138	3.40	0.63	% 68.01	جيد			
تنفيذ التدريس	ذكور	175	2.87	0.53	% 57.50	مقبول	7.45	311	0.00
	إناث	138	3.32	0.52	% 66.36	جيد			
التقويم الصفي	ذكور	175	2.66	0.61	% 53.17	مقبول	7.93	311	0.00
	إناث	138	3.34	0.91	% 66.90	جيد			
الالتزامات المهنية	ذكور	175	3.38	0.55	% 67.70	جيد	6.59	311	0.00
	إناث	138	3.87	0.75	% 77.39	جيد			
كل الأداء	ذكور	175	2.96	0.53	% 59.23	مقبول	8.85	311	0.00
	إناث	138	3.49	0.52	% 69.77	جيد			
	الكل	313	3.19	0.58	% 63.88	مقبول			

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.00) في الأداء المهني تعُزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث. ويمكن عزو ذلك إلى أن مهنة التدريس تتطلب من المعلم وقتاً وجهداً يختلف عما تتطلبه المهن الأخرى، سواءً داخل المدرسة أم خارجها. ونظراً لاتساع الهوة بين (الأسعار) وبين (الأجور) فإن الجمهرة الكبرى من المعلمين لا يستطيعون الاعتماد على وظيفة واحدة، لذلك يضطر كثير منهم إلى البحث عن (عمل إضافي) في القطاعات الخاصة. و نظراً لأن الطاقة البشرية لها ذات حدود فإن عامل الإجهاد والتعب سوف يدفع المعلم إلى أن يهمل عمله الحكومي، أو يتراخى في إتقانه وتجويده. ولعل هذا الأمر لا ينطبق على المعلمات، على اعتبار أنهن لسن ملزمات شرعاً أو قانوناً بأي نفقة في ظل الحياة الزوجية، ومن ثم فهن يجدن الوقت الكافي داخل المدرسة أو خارجها، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على أدائهن .

ب - فيما يتعلق بمستوى الأداء المهني بناءً على متغير الخبرة

جدول رقم (٢٢) يوضح تحليل التباين الأحادي لمستوى الأداء المهني للمعلم اليمني وفقاً لمتغير الخبرة

المحور	الخبرة		العدد	المتوسط	الانحراف	F	مستوى الدلالة	الاتجاه بناءً على اختبار (SCHEFFE)
التعامل	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.17	0.70	4.96	0.08	لا توجد فروق
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.22	0.62			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	2.94	0.66			
المعرفة	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.54	0.66	9.10	0.00	+ لصالح الخبرة الأولية
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.52	1.19			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	3.06	0.74			
التخطيط	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.12	0.69	6.47	0.02	+ لصالح الخبرة الأولية
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.10	0.71			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	2.81	0.62			
تنفيذ التدريس	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.20	0.58	10.23	0.00	+ لصالح الخبرة الأولية
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.12	0.54			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	2.86	0.53			
التقويم	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.08	0.75	6.64	0.02	+ لصالح الخبرة الأولية
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.06	0.99			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	2.70	0.66			
الالتزامات	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.64	0.73	4.53	0.01	+ لصالح الخبرة المتوسطة
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.70	0.60			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	3.43	0.71			
كل	من 1 إلى 7	خبرة أولية	111	3.29	0.56	10.67	0.00	+ لصالح الخبرة الأولية
	من 8 إلى 12	خبرة متوسطة	108	3.28	0.58			
	أكثر من 12	خبرة عالية	94	2.97	0.56			

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) في الأداء المهني تعُزى لمتغير الخبرة ولصالح ذوي الخبرة الأولية و تليها المتوسطة. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المعلمين من ذوي الخبرة الأولية ما زالوا حديثي عهد بالعمل في مهنة التدريس فهم مقبلون عليه بكل طاقة وقدرة وما زالوا يرون في المهنة تحقيقاً للذات على عكس المعلم القديم ذي الخبرة الطويلة الذي قد عركته المهنة.

ج - فيما يتعلق بمستوى الأداء المهني بناءً على متغير العلاقة بين المعلم ورؤسائه

جدول رقم (٢٣)يوضح مستوى الأداء المهني للمعلم اليمني بناءً على متغير العلاقة بين المعلم ورؤسائه

المحور	العلاقة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التعامل	جيدة	227	3.13	0.68	0.57	310	0.57
	متوسطة	85	3.09	0.63			
المعرفة	جيدة	227	3.43	1.00	1.31	310	0.19
	متوسطة	85	3.27	0.67			
التخطيط	جيدة	227	3.05	0.69	1.30	310	0.19
	متوسطة	85	2.94	0.67			
التنفيذ	جيدة	227	3.09	0.57	1.14	310	0.26
	متوسطة	85	3.01	0.56			
التقويم	جيدة	227	2.99	0.87	0.91	310	0.36
	متوسطة	85	2.89	0.73			
الالتزام	جيدة	227	3.62	0.68	0.97	310	0.33
	متوسطة	85	3.54	0.70			
كل الأداء	جيدة	227	3.22	0.60	1.31	310	0.19
	متوسطة	85	3.13	0.55			

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دالة (0.05) لمستوى الأداء المهني للمعلم اليمني بناءً على متغير العلاقة بين المعلم ورؤسائه.

ومن الممكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن المعلمين لا يجعلون من خلافاتهم مع رؤسائهم تلقي بظلالها على أدائهم المهني. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يحرصون ألا يقعوا في أخطاء من شأنها أن تؤدي إلى استقطاعات مالية فتزيد من أعبائهم الحياتية.

التوصيات:

بعد كل ما تقدم ومن أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم اليمني ومن أجل استقطاب الكفاءات وجذب ذوي القدرات العالية إلى مهنة التعليم يوصي الباحثان الحكومة ممثلة بالجهات ذات العلاقة (وزارة التربية والتعليم – وزارة الخدمة المدنية– وزارة المالية) بما يلي :

١- تسكين المعلمين بموجب قانون المعلم والمهن التعليمية لسنة (١٩٩٨م) و قانون الوظائف والأجور والمرتبات لسنة (٢٠٠٥م).

٢- العمل على حصول المعلمين على تسوياتهم وعلاواتهم بصورة آلية دون مراجعة ، ومنحهم الترقيات الوظيفية المقابلة في السلم الإداري أسوة بمن يشغلون هذه الوظائف .

٣- رفع مستوى المعلمين اقتصادياً واجتماعياً بتوفير الحوافز التي تكفل تحسين أداء المعلم ومنها :

- استصدار القوانين واللوائح الداعمة لرفع مكانة المعلم اليمني و تجنيد الطاقات الإعلامية لإبراز قيمة المعلم ، وإعلاء شأنه عن طريق جعله شريكاً فاعلاً في الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى تحقيق هذه المكانة .
- استصدار تشريعات تعفي المعلمين والمعلمات من قيمة المصروفات في مجالات الصحة وخدمات المياه والكهرباء والهاتف والمواصلات وما يشابه ذلك.
- منح المعلمين قروضاً ميسرة للإسكان والزواج .
- منح المعلمين العاملين في الميدان بدل مخاطر، تتناسب مع ما يتعرضون له من أخطار وأضرار، أثناء قيامهم بالواجب، مع إنشاء مستشفى خاص، يسمى مستشفى المعلمين، على غرار مستشفى الشرطة، يعنى بمعالجة المعلمين والمعلمات، و من يعولون، سعياً إلى تحقيق تلك المكانة المنشودة للمعلّم.

٤- تشديد الرقابة الوظيفية والإدارية على ممارسة المعلمين لأدوارهم ؛ للتحقق من مدى التزامهم بأخلاقيات المهنة، و مدى اعتنائهم بالمظهر والهندام اللائق، ونظافة الجسد والثوب واللسان،

والترفع عن تقريع الطلبة وأهليهم، من خلال التلفظ بالألفاظ الجارحة والنابية، المتنافية مع مكانة المهنة وشرفها.

٥- توفير الإعداد والتدريب المهني الذي يجدد أفكار ومعلومات المعلمين العلمية والمهنية، ويعزز وجودهم في مواقعهم، ويعينهم على أداء أدوارهم، ويحسِّن من أساليبهم، ويزيد من ثقتهم بأنفسهم.

٦- إشراك نخبة من المعلمين المشهود لهم بالنبوغ والتميز في التخصص والأداء في عمليات تصميم المناهج وبنائها، ووضع الخطط التربوية ذات الصلة بتنفيذ المنهج وتطبيقه.

٧- العمل على بناء اتجاهات إيجابية لدى المعلمين نحو دورهم المهني بأوسع معانيه، بوصفهم قادة تربويين صانعين للتغيير عن طريق قنوات الاتصال المختلفة.

٨- دعم المبرزين والمبدعين من المعلمين وذلك بتبني إبداعاتهم وكتاباتهم ونشر مؤلفاتهم، وإجراء مسابقات سنوية تبرز إنتاجهم العلمي والأدبي والتربوي، وتكريم الفائزين منهم بشتى الوسائل الممكنة، وفي ذلك تعزيز لمكانتهم بين أبناء مجتمعهم، وبث لروح الثقة بأنفسهم.

٩- وضع شروط صارمة ومعايير دقيقة في كليات التربية وما في حكمها، بحيث لا يلتحق بها إلا من توافرت فيه جملة من الشروط العلمية والنفسية والثقافية وغيرها من الشروط التي تتناسب مع مهنة التعليم.

الهوامش

* بحث مستل - في الأصل- من رسالة ماجستير بالعنوان ذاته، أعدها أ/ حسين حسين التركي، وأشرف عليها د/ أحمد محمد الدغشي إشرافاً رئيساً، وفقاً للمادة(٧) الفقرة (٥)، من اللائحة المنظمة لأعمال المجلس الأكاديمي بجامعة صنعاء.

١) الراتبُ والمُرتَّبُ

الراتب معناه: الثابت الدائم، كأن أصله: الأجر الراتب، قامت الصفة فيه مقام الموصوف واشتهرت بالاسمية، فناب الراتب عن الأجر الراتب.

والمرتب معناه: المُثبَّت، والأجر الشهري أجرٌ مرتب له.

ولذا نستطيع القول " قبض الموظف رَاتِبَه " أو " قبض الموظف مُرَتَّبَه" (محمد العدناني، ١٩٨٩م،٢٤٩ – ٢٥٠وانظر: إسماعيل بن حماد الجوهري : الصحاح في اللغة والعلوم ، دار الحضارة العربية ، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى ،١٩٧٤م ، مادة " رتب " ، ص ٤٦٣).

المراجـع:

١. أحمد حسين عبيد: فلسفة النظام التعليمي وبنيته الساسية التربوية، الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر،١٩٧٦م.

٢. أحمد صالح الشيخ: المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم كما تراها الفئات المهنية المختلفة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.

٣. أحمد صالح علوي : وضع المعلم المهني والعلمي وسبل تطويره لمواكبة التطور العلمي والتقني، مجلة البحوث والدراسات التربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، العدد (١٨) ٢٠٠٣م.

٤. إسحاق فرحان ورفاقه : قياس مدى ارتباط المعلمين في الأردن بمهنة التربية والتعليم و ولائهم لها والعوامل المؤثرة في ذلك ، مجلة دراسات الأردن، المجلد (٩) ، العدد (٢) ، ١٩٨٢م، ص ٢٩ ص ٦٧.

٥. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) :الصحاح في اللغة والعلوم ، دار الحضارة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

٦. باقر شريف القرشي : النظام التربوي في الإسلام ، دار المعرف للمطبوعات، عمّان، ١٩٩٤م.

٧. بدر الأغبري :إعداد المعلم في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات يمانية، العدد (٤٢)، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء ،١٩٩٢م.

٨. الزبير مهداد :المعلم العربي إعادة التكوين ،مجلة المعرفة ، العدد (٥٨)،وزارة التربية والتعليم السعودية، الرياض ،٢٠٠٠م.

٩. زيد علي الشامي: ظاهرة عزوف الشباب عن مهنة التدريس، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء ،١٩٩٢م.

١٠. سعيد إسماعيل علي : أوضاع المربين العرب، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٧٩م.

١١. سليم القباطي : المشكلات الاقتصادية للمعلم اليمني ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد(٥) جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ،١٩٩٨م.

١٢. صلاح الدين إبراهيم معوض :مكانة مهنة التعليم في المجتمع العماني ، مجلة دراسات تربوية، المجلد السابع ، الجزء (٤١)،القاهرة، ١٩٩٢م.

١٣. صلاح الياسين: العوامل المشجعة والمنفرة وراء اتخاذ مهنة التدريس مهنة أو العزوف عنها في الأردن ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الأردنية ،عمان ، الأردن ، ١٩٨٠م.

١٤. عائدة محمد العولقي : الرضا الوظيفي لمعلمي المرحلة الثانوية وعلاقته بإدراكهم للسلوك القيادي لمديريهم في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ،جامعة صنعاء ،١٩٩٩م.

١٥. عبد الباري الشرجبي : الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (٤) ،جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ،١٩٩٧م.

١٦. عبد الغني عبود: التربية ومشكلات المجتمع، دار الفكر العربي ،القاهرة ،١٩٩٨م.

١٧. عبد الغني قاسم الشرجبي : عوامل إحجام الطلاب عن مهنة التدريس في التعليم الثانوي في الجمهورية العربية اليمنية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ،جامعة عين شمس ، ١٩٨٢م.

١٨. عبد الكريم بكار: حول التربية والتعليم، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

١٩. عبد السلام رضوان: حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠م.

٢٠. عبد اللطيف الهميم : الدولة ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمّان - الأردن، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤.

٢١. عبده عبده أحمد النزيلي : المكانة الاجتماعية للمعلم في اليمن والعوامل التي تؤثر فيها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠١م.

٢٢. علي هود باعباد: دراسة تحليلية لبعض مشكلات معلم المرحلة الابتدائية في الجمهورية العربية اليمنية، كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٨٠م.

٢٣. عنتر لطفي محمد :المعلم في الفكر التربوي الإسلامي سماته وأدواره ، مجلة دراسات تربوية، المجلد العاشر، الجزء (١٠)، القاهرة ، ١٩٩٤م.

٢٤. فؤاد علي العاجز و جميل نشوان : عوامل الرضا الوظيفي وتطوير فعالية أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة ، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول المنعقد بكلية التربية في الجامعة الإسلامية بغزة في الفترة من ٢٣ — ٢٤ /١١/ ٢٠٠٤م.

٢٥. محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة وبيان صوابها ، مكتبة لبنان ، بيروت — لبنان، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م.

٢٦. محمد عبد الرحيم عدس : واقعنا التربوي إلى أين؟ ، دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

٢٧. محمد هاشم الشهاري : التطور التاريخي لمشكلة المعلم في الجمهورية العربية اليمنية ، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد (٣) ، مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء، ، ١٩٨٧م)

٢٨. محمد هاشم الشهاري :المعلم من ؟ ،مجلة البحوث والدراسات التربوية ،العددان(٥،٦) ،مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء، ١٩٩٢م.

٢٩. محمد هاشم الشهاري ورفاقه :توفير المعلم والاحتفاظ به في الجمهورية العربية اليمنية،مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء ، ١٩٨٤م.

٣٠. محمود شريف بسيوني وورفاقه:حقوق الإنسان الوثائق العالمية والإقليمية،دار العلم للملايين، بيروت — لبنان ،الطبعة الأولى،المجلد الأول، ١٩٨٨م.

٣١. بسامة المسلّم وزينب الجبر: الرضا الوظيفي والوضع الاجتماعي الاقتصادي لمعلمي المرحلة الابتدائية في الكويت ، مجلة حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، العدد (١٠) ، ١٩٩٤م، ص ٤٧٨ ص ٥٣٨.

٣٢. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١هـ): لسان العرب ، دار الفكر ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ، المجلد (١٥) ، ١٩٩٠م.

٣٣. ميثاق أحمد سلام: الرضا الوظيفي لمعلمي المرحلة الثانوية بمحافظة تعز في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة الجزيرة ،١٩٩٨م.

٣٤. وزارة الشئون القانونية وشئون مجلسي النواب والشورى: الجريدة الرسمية ، العدد(١٤) ،٢٠٠٥م.

٣٥. وزارة الشئون القانونية: قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهن التعليمية ،مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء ، ٢٠٠٣م.

٣٦. يحيى بن شرف الدين النووي (ت ٦٧٦هـ) : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر،الجزء الثاني، بدون .

٣٧. يوسف القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبه، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.